

انعكاسات التهديدات اللاتماثلية في الساحل الأفريقي على الوضع الأمني في الجزائر.

The Impact Of Asymmetric Threats In The Sahel On The Security Situation In Algeria.

نوح بوكروح¹، عبد القادر شاقوري²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، n.boukrouh@univ-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.chakouri@univ-chlef.dz

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

تاريخ النشر: جوان/2026

تاريخ القبول: 2026/05/24

تاريخ الإرسال: 2025/01/21

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة تداعيات التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية الناشئة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري بمختلف أبعاده، كون هذه المنطقة تشهد ديناميكية متسارعة للتطورات الأمنية، خاصة في ظل الانكشاف الأمني لدولها وعدم قدرتها على فرض سيادتها على كامل أراضيها، مما جعلها تتحول إلى حاضنة لمختلف أشكال التهديدات، لاسيما تلك التي تتسم بالديناميكية والمرونة، كالإرهاب والجريمة المنظمة. وقد كان لهاتين الظاهرتين انعكاسات سلبية على أمن دول المنطقة والدول المجاورة، خاصة الجزائر، نظراً لما تمتلكه من حدود شاسعة مع عدد من دول المنطقة كموريتانيا ومالي والنيجر. لذا، سيتم تسليط الضوء على أبرز التهديدات المنتشرة في المنطقة، مع التركيز على الإرهاب والجريمة المنظمة، وبيان تداعياتهما السلبية على الأمن الجزائري بمختلف أبعاده. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن منطقة الساحل تُعدّ منطقة أزمات، وأن الانكشاف الأمني لدول المنطقة انعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الساحل الأفريقي، التهديدات الأمنية، الجريمة المنظمة، الإرهاب.

Abstract:

This study aims to examine the repercussions of emerging asymmetric threats in the African Sahel region on Algerian security in its various dimensions. The region is experiencing rapid security developments, particularly in light of the security fragility of its states and their inability to exercise full sovereignty over their territories. This situation has turned the region into a breeding ground for various forms of threats, especially those characterized by dynamism and flexibility, such as terrorism and organized crime. These two phenomena have had negative repercussions on the security of the countries in the region as well as neighboring states, including Algeria, due to its extensive borders with several Sahel countries, such as Mauritania, Mali, and Niger. Therefore, the study highlights the most prominent threats prevailing in the region, with a

particular focus on terrorism and organized crime, and examines their negative repercussions on Algerian security in its various dimensions. The study reached several conclusions, including that the Sahel region constitutes a zone of crises and that the security fragility of the region's states has negatively affected Algerian national security.

KEY WORDS: Algeria, the African Sahel, security threats, organized crime, terrorism.

مقدمة:

يشكل الأمن أكبر هاجس للدول، على اختلاف قدراتها وإمكاناتها. فبعد أن كان مقتصرًا على البعد العسكري، أي على التهديدات التماثلية ذات الطبيعة العسكرية الصادرة عن الدول خلال فترة الحرب الباردة، أصبح اليوم موسعًا ليشمل أبعادًا أخرى إلى جانب البعد العسكري، خاصة مع ظهور أشكال جديدة من التهديدات (التهديدات اللاتماثلية)، التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمن الدول والأفراد. وقد عرف هذا النوع من التهديدات تطورًا ونموًا في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، نظرًا لصعوبة التنبؤ بها، كونها تختلف عن التهديدات التماثلية، فضلًا عن اتسامها بالمرونة والغموض والتنوع، إلى جانب الترابط القائم بين مختلف أشكالها، وانتشارها في مختلف مناطق العالم، لا سيما المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

إذ تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أبرز هذه المناطق، إذ تحولت إلى بيئة خصبة لانتشار هذا النوع من التهديدات، في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية التي تشهدها دول المنطقة، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تطور هذه التهديدات وتناميها.

ويُعد الإرهاب والجريمة المنظمة من أبرز المعضلات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة، ويرجع ذلك، إلى فشل بعض الدول في بسط سيطرتها على كامل أقاليمها، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تنامي الظاهرة الإرهابية وتزايد نشاط شبكات الجريمة المنظمة، التي أصبحت تعتمد في نشاطها على التحالف مع الجماعات الإرهابية الساعية لتوفير الموارد اللازمة لتمويل أنشطتها.

وتتميز شبكات الجريمة المنظمة بالاحترافية والتنظيم والسرية، فضلًا عن اعتمادها على وسائل مشروعة وغير مشروعة، وممارستها العديد من الأنشطة بهدف تحقيق الربح المادي، بدءًا من التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وصولًا إلى الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويعد هذا النشاط الأخير من أبرز الأنشطة التي انخرطت فيها جماعات الجريمة المنظمة خلال السنوات الأخيرة، مستغلة الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد، خاصة في مناطق النزاعات، ورغبتهم في الهجرة بأي ثمن، من أجل الترويج لخدماتها.

والجزائر، كغيرها من الدول، أصبحت عرضة لمثل هذه التهديدات. فبعد معاناتها من الإرهاب طوال فترة التسعينيات، مازالت اليوم تواجه التداعيات السلبية لهذه الظاهرة ولكن من خارج حدودها، خاصة من دول الجوار كليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا. حيث أدى عدم الاستقرار السياسي وضعف

القدرات الأمنية في هذه الدول إلى تحميل الجزائر أعباءً أمنية إضافية، كما أنّ نشاط جماعات الجريمة المنظمة زاد من العبء الأمني على الجزائر نتيجة تنوع أنشطتها، خاصة تهريب المخدرات والمهاجرين والذي خلّف تداعيات سلبية على الجزائر، باعتباره تهديداً مباشراً لأمنها المجتمعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التهديدات اللاتماثلية المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي والآثار والتداعيات السلبية التي تخلفها على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة، وذلك في ظل الأوضاع التي تشهدها هذه المنطقة الاستراتيجية التي تدخل ضمن الدائرة الأمنية للجزائر في بعدها الإقليمي، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية: ماهي انعكاسات التهديدات اللاتماثلية في الساحل الأفريقي على الوضع الأمني في الجزائر؟

وكإجابة مقترحة لهذه الإشكالية نضع الفرضية التالية: الطبيعة المعقدة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي انعكس بشكل سلبي على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة.

وسيتم معالجة هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال محاولة التعريف بالمنطقة وتحليل طبيعة التهديدات المنتشرة فيها؛ مع التركيز على الإرهاب والجريمة المنظمة، وتحليل الأسباب الدافعة لتنامي هذين التهديدين، وتبيان تداعياتهما على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين؛ الأول طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، والذي يتضمن التعريف بالمنطقة، والتطرق إلى أشكال التهديدات المنتشرة فيها، أما الثاني تداعيات التهديدات على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة.

1- طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي.

1.1- التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي.

لا يوجد تعريف وتحديد موحد وشامل لمنطقة الساحل الأفريقي، كون تحديد مجالها يخضع لحسابات جيواقتصادية، جيوسياسية وجيوأمنية، بالإضافة إلى استراتيجيات الدول الساعية لفرض سيطرتها على هذه المنطقة، فهناك من يشير إليها؛ على أنها منطقة تباين ما بين حقلين جيوسياسيين منفصلين؛ الأول ممثل في شمال إفريقيا أو إفريقيا البيضاء وفي حين أن الثاني هو إفريقيا السوداء، وقد جاء ذكر المنطقة في النصوص العربية القديمة على أنها ذلك الفضاء المتواجد بين بلاد المغرب وبلاد السودان. ويعتبر إفريقيا ما بعد الساحل الأفريقي الخط الحدودي الذي يفصل بين البحر المتوسط والصحراء.¹

فمن الناحية الجغرافية تعرف بأنها المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ما يجعلها تشكل مجالا فاصلا مع الصحراء الكبرى، وتتميز بانتشار المخاطر المناخية كالجفاف وانعدام الأمن الغذائي بصفة دائمة، وكذا صعوبة تحديد حدود المنطقة بشكل واضح. أما سياسيا فالساحل يشير

إلى كل الدول المجتمعة في إطار اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل **CILSS** التي تم إنشاءها في عام 1971 والتي تضم كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد، جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو. أما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقدم الصحراء، فيجب إضافة كل من ليبيا، السودان، الصومال، إثيوبيا وكينيا. أما جيوسياسيا فالمنطقة تعرف بأنها قوس الأزمات الذي يربط السودان بموريتانيا مروراً تشاد والنيجر ومالي وجنوب الجزائر وعمقه المغربي حتى المحيط الأطلسي.²

وهناك من يعرف الساحل على أنه تلك المنطقة شبه الجافة الممتدة من السنغال غرباً إلى السودان شرقاً، من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر شرقاً، وتشمل شمال السنغال، جنوب موريتانيا، مروراً بالدائرة الكبرى لنهر النيجر بمالي، بوركينا فاسو (هوت فولتا قديماً)، جنوب النيجر، شمال شرق نيجيريا، وسط جنوب تشاد، حتى السودان.³

أما المنظور الجزائري للساحل فينبع من كونها فاعلاً إقليمياً في المنطقة، فالامتداد والعمق الجغرافي والاستراتيجي والحدود المشتركة مع دول المنطقة (مالي، النيجر وموريتانيا)، جعل من الجزائر تعتمد في تعريفها وتحديدها للمنطقة على الجوار الجغرافي والعمق الاستراتيجي، كون دول الجوار خاصة تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا إضافة إلى بوركينا فاسو، وهي دول تنتشر فيها تهديدات أمنية غير تقليدية (الإرهاب والجريمة المنظمة)، حيث قامت الجزائر بالتركيز مباشرة على دول الجوار القريب (موريتانيا، مالي والنيجر)؛ والتي أصبحت تُعرف في الاصطلاح الجيو-أمني بدول الميدان، لكونها يمكن أن تكون مركزاً لتنفيذ هجمات ضد الجزائر، إذ عمدت دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) إلى تبني استراتيجية موحدة من أجل مواجهة التهديدات المنتشرة في منطقة الساحل خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وخطف الرعايا وتهريب المخدرات، وهو ما تجسد عملياتياً بإنشاء مجلس رؤساء أركان دول الساحل ولجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) في 21 أبريل 2010 والتي يقع مقرها بتمنراست، وقد حدد مجال نشاطها في المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي والتي هي عبارة عن شريط صحراوي يمتد على طول 1956 كم وعمق 933 كم يمتد شرقاً من أدرار بوس بالنيجر إلى الشقة بموريتانيا غرباً وتتوسطه جبال تيغراغار وتدهاك في مالي.⁴

2.1- أشكال التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي.

ساهمت التطورات والتحولات الدولية بشكل كبير في حدوث تغيرات كبيرة في طبيعة التهديدات التي يمكن أن تواجهها الدول، فبعدما كان التهديد العسكري القادم من دولة تجاه دولة أخرى هو النمط السائد، أصبح اليوم التهديد اللاتماثلي هو الصبغة الطاغية، ما أدى إلى تتعدد أشكال التهديدات الأمنية

في منطقة الساحل الأفريقي، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة، ولكن قبل التطرق إلى هذه التهديدات وجب التعريف بالتهديد الأمني.

1-2-1 التهديد الأمني: مصطلح يتكون من لفظين التهديد والذي هو مصدر للفعل هدد، يهدد، تهديدا وهو فعل مصدر إلحاق الأذى والضرر، وعليه فالتهديد يتعلق بكل ما من شأنه أن يكون عقبة لتحقيق الأمن أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به.

أما اصطلاحا فيعني التعبير بشكل ما عن النية بالإيذاء والتدمير أو المعاقبة وهو مؤشر على الخطر الوشيك أو الضرر أو الشر، أو هو احتمال وقوع شيء سيئ للغاية، له عواقب وخيمة أو مُخَيِّبة للآمال. يمكن القول إن التهديد هو نية معلنة لإحداث إصابات أو أضرار، أو أعمال عدائية أخرى على شخص ما.⁵

أما اللفظ الثاني فهو الأمني وهو مرتبط بالأمن والذي يعني لغة غياب الخوف، ويعني أيضا غياب التهديد.

حسب قاموس أكسفورد OXFORD الأمن هو مجموع إجراءات الحماية المتخذة لتأمين الدولة المباني والأشخاص من الهجمات والأخطار.

هناك من يعرفه بأنه أمن المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية، المستهدفة لبقاء الدولة واستقلالها ووحدة إقليمها، إضافة إلى غياب أي تهديد مادي أو معنوي للقيم الأساسية للمجتمع.⁶

أما فيما يخص التهديدات الأمنية فهناك تعدد للرؤى والاتجاهات بخصوص تعريفها، فمفكرو الاتجاه الواقعي يركزون على التهديدات العسكرية الفعلية والمحملة التي يمكن أن تواجهها دولة ما في توقيت ما، الأمر الذي يحتم عليها أن تقدر وتقيم باستمرار قدراتها العسكرية في ضوء احتمالات التهديد الأمني الذي يمكن أن تتعرض له. في حين أن مفكري الاتجاه الليبرالي يعتبرون التهديدات الأمنية والقدرات العسكرية، مجرد محددات غير كافية للأمن أو لمواجهة التهديد الأمني، حيث أن هناك دوما مصادر أخرى للتهديد تتميز بكونها ذات طبيعة غير عسكرية، ومتباينة في أهدافها ومتنوعة عن الأهداف العسكرية، كما أن مهددات الأمن تتسع لتشمل تهديدات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، والتي يمكن أن يكون منشأها داخليا و/أو خارجيا.⁷

1-2-2- التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي.

أ- التهديد الإرهابي: تعتبر هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تهدد كيانات الدول والمجتمعات والأفراد، فقد عرفت انتشارا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، غير أن النشاط الإرهابي لم يلفت الانتباه بشكل كبير إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فمع حدوث انكشاف أمني وتدهور في الاستقرار السياسي وضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لبعض الدول، خاصة تلك التي تعاني من فشل دولاتي أو تدخل أجنبي، والذي تقوم المنظمات الإرهابية باستغلاله من أجل تعبئة وتدعيم صفوفها.

فظاهرة الإرهاب في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، وتحديدًا في منطقة الساحل الأفريقي ارتبطت بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمختلف تفرعاته وكتائبه، ما جعلها تمثل أحد أهم الأخطار والتهديدات الأمنية المهددة للمنطقة والقارة الأفريقية بشكل عام. فمنذ عام 2007 برز هذا التنظيم كأحد أخطر التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة، والذي كانت أعماله الإجرامية موجهة في البداية ضد أهداف حيوية داخل العمق الجزائري، ليتوسع فيما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة مالي، النيجر، تشاد، ليبيا وموريتانيا.⁸

فصعود التهديد الإرهابي في منطقة الساحل يعد من بين أهم الأسباب التي جعل من المنطقة محور الاهتمام العالمي بعد تهميشها لعقود.⁹ حيث تنشط في المنطقة عدة جماعات إرهابية معقدة تزايد نشاطها المتمثل أساسا في تصعيد الهجمات الإرهابية ضمن قوس عدم الاستقرار الممتد من الصومال إلى دول الساحل، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.¹⁰ فمنطقة الساحل الأفريقي تعد من أهم المناطق التي تكثر فيها الجماعات الإرهابية، والتي من أهمها، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة بوكو حرام... كما تعرف منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي تركز وانتشار جماعات متشددة خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا واندلاع الأزمة في مالي، ويتعلق الأمر بالحركة من أجل الوحدة والجهاد في أفريقيا، وجماعة أنصار الدين. هذه الجماعات المسلحة تحترف تجارة المخدرات، والاتجار بالأسلحة الخفيفة، والإرهاب من أجل بقائها واستمراريتها، خاصة في ظل وجود أكثر من 20 مليون قطعة سلاح هي خارج سيطرة الدولة، بالإضافة عدد كبير من التنظيمات المسلحة (حوالي 750). الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الأمن القومي دول الجوار، والتي من بينها الجزائر.¹¹

أ- 1 أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل.

تنتم الظاهرة الإرهابية بكونها ذات أبعاد سياسية واقتصادية اجتماعية وحتى ثقافية ودينية، وذلك مرتبط بخصوصية كل منطقة، وبالتالي لا يمكن تفسيرها على أساس عامل واحد وإنما في إطار تفاعل لعدة عوامل، ويرجع تنامي الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل إلى العديد من الأسباب وهي:

الأسباب السياسية: فدكتاتورية الدولة وإهدارها لحقوق الأفراد وحرّياتهم وكذا التدخل الأجنبي في سياسات دول المنطقة، يعتبر من بين أهم الأسباب المؤدية لنمو الظاهرة الإرهابية، فدول منطقة الساحل تشهد العديد من الأزمات السياسية خاصة أزمة بناء الدولة الوطنية، ففي ظل المشاكل التي في أغلبها إرث استعماري كترسيم الحدود التي لم يتم فيها مراعاة التجانس الإثني والعربي لدول المنطقة جعل بناء دولة وطنية عملية صعبة، نتيجة لسيطرة أقليات وعرقية على المشهد السياسي وعدم إفساحها المجال أمام

الأطراف الأخرى للممارسة السياسية.¹² إضافة إلى ضعف المؤسسة العسكرية، وتواضع قدراتها وعجزها على فرض الرقابة على كامل إقليم الدولة، والإدارة الأمنية لأراضيها الشاسعة، واستغلالها كوسيلة للقيام بالانقلابات والإطاحة بالسلطة المدنية الحاكمة، ومحاولة بناء سلطة قائمة على الولاء العشائري والقبلي، دون إحداث لأي تغيير سياسي في المجتمع، ما أدى إلى فقدان هذه المؤسسة لرمزيّتها واحترافيتها واحترامها من قبل المجتمع كرمز من رموز الدولة، خاصة في ظل استعمالها لوسائل الإكراه اتجاه أفراد المجتمع، وإقامة تحالفات مع دول الجوار، مثلما فعلت كل من مالي والنيجر بتحالفهما لغرض القضاء على بؤر التوتر في المجتمع الترقّي الممتد في العديد من الدول المجاورة ما أدى إلى عدم الاستقرار الداخلي لهاتين الدولتين وقيام التورق بأعمال عنف ضد الحكومة المركزية في مالي.¹³

فالهشاشة السياسية الذي تعيشها دول منطقة الساحل الإفريقي وفشلها في تسيير الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وكذا التنوع الاثنّي والعرقي وكثرة الانقلابات العسكرية والولاء القبلي والعشائري كلها عوامل ساعدت على نمو الإرهاب وتغلّغه في دول المنطقة.

الأسباب الاقتصادية: لا يمكن تجاهل أو إهمال العوامل الاقتصادية كونها تساهم بشكل فعال في خلق بيئة مساعدة على نمو الظاهرة الإرهابية. فضعف مؤشرات التنمية وتصاد حركية التفاعلات الاقتصادية والدولية واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، إلى جانب وما تعيشه دول منطقة الساحل الإفريقي من انتشار للفقر والجوع والبطالة، كلها أسباب أدت لانتشار الإرهاب في المنطقة، فبالرغم من غنى دول المنطقة بمختلف مقومات التقدم والازدهار سواء من حيث موارد الطاقة والمعادن الضرورية (اليورانيوم والذهب...)، إلا أنها تعاني من غياب لأدنى مؤشرات التنمية، إضافة إلى خضوعها لسياسات وتوجيهات الدول الكبرى عن طريق المؤسسات المالية الدولية، ما جعلها تعاني من تبعية اقتصادية للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين الساعين من أجل السيطرة على ثرواتها المختلفة واستغلالها وتحويل دول المنطقة إلى سوق لتصريف منتجاتهم.¹⁴

إضافة إلى أن التوزيع غير العادل للثروة وتقشي الفقر والفساد، وما ينجم عنها من إحساس بالتهميش من قبل الدولة يؤدي إلى خلق حالة من الغضب ورد فعل متطرف مصحوب بأعمال عنف.¹⁵ فبالرغم من امتلاك دول المنطقة لمختلف الموارد الضرورية لتحقيق التنمية، إلا أنها تفتقر إلى استراتيجية من شأنها تحقيق أفضل توزيع للعوائد، إضافة إلى غياب العدالة التوزيعية ما بين الأقاليم (الجهوية في التوزيع)، الأمر الذي يولد شعور بعدم الانتماء لدى بعض الفئات، خاصة إذا ما رُبط هذا التوزيع بمدى

الولاء للنظام، وحصره في السلطة الحاكمة والمقربين منها.¹⁶ كما أن معاناة شباب المنطقة والذين يمثلون أكثر من 50 % من عدد السكان من البطالة يولد شعورا باليأس والإحباط، ما يجعلهم عرضة للتعبئة بأفكار متطرفة، والذي تستغله الجماعات الإرهابية والإجرامية من أجل تجنيدهم خاصة وأنهم يسعون لإشباع حاجاتهم.¹⁷

الأسباب الاجتماعية: تتميز دول منطقة الساحل بتنوع إثني وعرقي كبير، كما تنقسم الأجناس العرقية إلى قسمين رئيسيين الجنس الأبيض الذي يتركز في الشمال والجنس الأسود في الجنوب، ما جعلها تعرف نزاعات إثنية وعرقية عديدة كازمتي تشاد والسودان، وقضية التوارق تعد إحدى أكبر المشكلات بما تطرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وأمنية على حد سواء، خصوصا وأنها تعاني من التهميش والإقصاء في الدول التي تحتضنها. فأقلية التوارق في كل من النيجر ومالي تعاني من صعوبة كبيرة في الاندماج الاجتماعي، كما أن المناطق التي تتركز فيها تفتقر إلى أدنى شروط حفظ الكرامة الإنسانية، وكذا حرمانها من التوزيع العادل للثروة. ففي ظل هذه الظروف الاجتماعية التي تعيشها دول المنطقة، والتي أدت إلى انتشار عدم المساواة، زاد من تنامي وتغلغل وانتشار الإرهاب في دول المنطقة.¹⁸

كما أن السياسات الاقتصادية الغير متناسبة مع الواقع الاجتماعي داخل الدولة، زادت من توسع الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء، بحيث يبرز أصحاب المصالح الاقتصادية الواسعة الساعين لزيادة مكاسبهم، على حساب الفئات الأخرى التي تعاني من الهشاشة والراغبين في الوصول إلى أدنى متطلبات الحياة، لدى فإن التهميش والظلم بين الأفراد والمناطق، خاصة في أوساط الشعب الذي يعيش في فقر وحرمان، عادة ما يجعله عرضة لخطابات التطرف ويقع في فخ الإرهاب.¹⁹

ب - ظاهرة الجريمة المنظمة: تعتبر هذه الظاهرة من بين التهديدات اللادولتية والتي تتقاطع مع الإرهاب، كما أنها تتخذ العديد من الأشكال كالاتجار وتهريب المهاجرين وتجارة الأسلحة والمخدرات؛ وغيرها من الجرائم التي تؤثر سلبا على أمن الدول والأفراد وتعود بالريح المادي على ممارستها.

ب-1- تعريف الجريمة المنظمة:

ظلت جماعات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها على نطاق محلي، غير أنها أخذت طابعا دوليا في أواخر القرن العشرين، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت من بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، وذلك نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها العولمة والتطور التكنولوجي الحاصل في جميع المجالات، فضلاً عن انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.²⁰

فمن الناحية الفقهية تعرف الجريمة المنظمة بأنها ظاهرة إجرامية يكون وراءها جماعات معينة، تستخدم العنف كوسيلة لنشاطها وتسعى لتحقيق الربح المادي، تمارس نشاطها داخل إقليم دولة واحدة أو عبر أقاليم عدة دول (عابر للحدود)، ويمكن أن تكون لها علاقات مع منظمات مماثلة لها.²¹

أما من الناحية القانونية فهي تشير إلى أحد الأنظمة غير المشروعة الممارسة من طرف أعضاء جماعة إجرامية على مستوى عال من التنظيم والانضباط؛ تعتمد التخطيط كآلية لارتكاب نشاطاتها غير المشروعة، كما أن أعمالها تتصف باستعمال التهديد والابتزاز والعنف من أجل إخضاع الآخرين، هدفها الأساسي تحقيق ربح أو عائد مادي (مكاسب اقتصادية).²²

فقد عرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الإنتربول " في نهاية الندوة الدولية الأولى حول الإجرام المنظم بفرنسا والتي تم عقدها في ماي 1988، وبحضور ممثلي 46 دولة بأنها: " أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون أن تتقيد بالحدود الوطنية".²³ هذا وقد أعاد الإنتربول تعريفها بأنها: " كل جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة باستخدام التخويف والفساد".²⁴

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد عرفت في المادة 2 بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.²⁵

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج بأن الاتفاقية اعتمدت على أربعة عناصر في تحديدها للجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ والتي تتمثل في وجود جماعة مهيكلة هيكلية تنظيمية مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر، وبالتالي فإذا كانت الجماعة تتألف من عضوين فقط فلا تعتبر كذلك، والعنصر الثاني يتمثل في الاستمرارية لفترة كافية لوضع خطة لارتكاب فعل إجرامي لا يعدو أن يكون واحدا من الأفعال المجرمة بموجب هذه الاتفاقية، والعنصر الثالث يتجلى في الهدف المنشود من وراء تكوين مؤسسة أو جماعة إجرامية، والمتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى، والعنصر الرابع يتمثل في اتصاف الجرم بأنه ذو طابع عبر وطني.

من كل ما تقدم يمكننا تعريف الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، تنفذ بطريقة جماعية أي يقوم بها عدد من الأفراد المحترفين ذوي الخبرة العالية، لغرض الكسب المادي السريع بالاعتماد على الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة. ويعد عنصر التنظيم أهم مميزات هذه الجماعات، ما يعني أنها جريمة جماعية يشترك في التحضير لها أو ارتكابها مجموعة من الأشخاص أدوارهم مقسمة فيما بينهم بدقة عالية.

ب-2- خصائص الجريمة المنظمة: تتميز الجريمة المنظمة بالعديد من الخصائص، ويمكن تلخيصها في:²⁶

- ارتكابها من طرف عصابات منظمة.
- التدرج الهرمي وتقسيم العمل.
- السرية في تنفيذ الخطط والنشاطات.
- التخطيط والتعقيد.
- الاستمرارية والثبات.
- استخدام العنف والابتزاز كوسيلة لتنفيذ نشاطاتها.
- الربح كهدف أساسي لنشاطاتها.
- أنشطتها مزيج ما بين ما هو مشروع وغير مشروع.

ب-3- أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل: تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي نظرا لبنائها المعقد واتخاذها للعديد من الأشكال كتجارة المخدرات؛ الاتجار وتهريب البشر؛ المتاجرة بالأسلحة وتبييض الأموال، فمنطقة الساحل تعد من بين المناطق التي تعرف نشاطا كبيرا لعصابات الجريمة المنظمة؛ فهي حسب **ولفرام لآخر (Wolfram Lacher)** منطقة تقع على مسافة بعيدة من مفهوم الأمم المتحدة للجريمة المنظمة، كون الجريمة فيها تأخذ بعدا عبر "وطني"، من خلال صلتها الوثيقة بنشاطات إجرامية كالإرهاب، بهدف تحقيق الربح السريع وزيادة الإيرادات المالية للجماعات الناشطة في المنطقة؛ والذي ينطبق بشكل خاص على أنشطة تهريب القنب الهندي المغربي؛ الكوكايين، والاختطاف بغرض طلب الفدية التي شهدت توسعا كبيرا منذ عام 2003، إضافة إلى كون أغلب التدفقات التجارية عبر الساحل والصحراء هي من السلع غير المشروعة، والمعتمدة على ترتيبات غير رسمية مع الجمارك والأجهزة الأمنية (وجود تواطى لمسؤولين فاسدين في الدولة).²⁷

ب-3-1- الاتجار غير المشروع بالمخدرات: تعد ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية، إذ لا يكاد يخلو أي مجتمع من آثارها، حيث أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشارها والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين عليها تكلف سنويا أكثر من 120 مليار دولار، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2000 فإن تجارة المخدرات تمثل ما نسبته 8% من مجموع التجارة العالمية، كما أن الاتجار في شتى أصنافها تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة، لصعوبة تقدير الأموال المتداولة في تجارتها، كونها من النشاطات جماعات الجريمة المنظمة التي تستغل عوائدها في نشاطات إجرامية أخرى.²⁸ إذ لا تزال تجارة المخدرات النشاط الأكثر ربحية، حيث تقدر العائدات السنوية بحوالي 320 مليار دولار، وحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن سوق الكوكايين

والمواد الأفيونية قدرت في عام 2009 بأكثر من 153 مليار دولار، وهي قيمة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول مجتمعة مثل دول الساحل.²⁹

هذا وبعد المغرب من أكثر الدول ترويجا للمخدرات في القارة الأفريقية إذ تحقق تجارة المخدرات أكثر من 20 مليار دولار سنويا، مثل كل من كولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية وأفغانستان وباكستان في آسيا... إذ تظل تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة في الحصول على التمويل بالانتقال من المغرب وموريتانيا مروراً بمالي والنيجر وتشاد وليبيا وصولاً إلى مصر ومن ثم إلى دول الخليج وأوروبا الشرقية.³⁰

فتجارة الكوكايين مثلاً عرفت توسعا كبيرا ومتسارعا من أميركا الجنوبية إلى أوروبا عبر دول غرب أفريقيا في الفترة ما بين 2005 و 2007، حيث قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14 % من الكوكايين الذي يصل إلى أوروبا في عام 2008 (حوالي 20 طنا بقيمة 1 مليار دولار) مرت عبر دول غرب أفريقيا ، وأن معظم كميات الكوكايين التي في طريقها إلى أوروبا تصل أولاً إلى إحدى الدول الساحلية (غينيا، غينيا بيساو، توغو، بنين وغانا) ثم تنقل فيما بعد إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب، كما يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوروبا من خلال مطارات داخلية في غرب أفريقيا. وتعد مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو من بين مراكز الشحن الجوي، ولا تزال هذه الطرق نشطة كما تؤكد أرقام المحجوزات خلال عامي 2011 و 2012 في هذه المطارات. كما برزت موريتانيا كبند عبور رئيس للنقل الجوي والبحري والبري في الفترة 2007-2008 أين تم ضبط شحنتين من الكوكايين في مطاري نواديبيو ونواكشوط في عام 2007 الأولى بلغ وزنها 360 كيلوغرام والثانية 830 كيلوغرام. غير أن المحجوزات عرفت انخفاضا في السنوات اللاحقة وهو ما يمكنه إرجاعه إلى بروز طرق جديدة يستعملها المهربون وعصابات الجريمة المنظمة من أجل إيصال مخدراتهم إلى أوروبا.³¹

ب-3-2 الاتجار بالبشر: ومن أجل محاربة هذه الظاهرة قامت الأمم المتحدة بإصدار بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر -خاصة النساء والأطفال- وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كل تجنيد لأشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الاسترقاق نزع الأعضاء.³²

ويعرف الاتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الاستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات اللاحقة لأي نراع، فغالبا ما يكون اللاجئين والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار. فالاتجار بالبشر نشاط إجرامي دولي يتعرض فيه الرجال والنساء والأطفال للاستغلال الجنسي أو في العمل. وعلى الرغم من اختلاف الأرقام، فقد قدرت منظمة العمل الدولية في عام 2005 أن عدد ضحايا الاتجار بلغ حوالي 2.4 مليون ضحية، عادت بأرباح تبلغ حوالي 32 مليار دولار على هؤلاء التجار. ومع ذلك، فإن تقديرات منظمة العمل الدولية الأحدث والأكثر دقة لاتجاهات العمل القسري الشاملة تشير إلى أن حجم المشكلة أكبر بكثير، ففي أوروبا يذر الاتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال، لغرض الاستغلال الجنسي أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً، مما يؤثر على 140 ألف شخص مع تدفق سنوي يصل إلى 70 ألف ضحية.³³

ب-3-3 تهريب المهاجرين: تهريب المهاجرين يعد جريمة سواء عن طريق مساعدة شخص ما على عبور الحدود بشكل غير قانوني أو البقاء بشكل غير قانوني في بلد ما، مقابل الحصول على مقابل مالي أو مادي، غالبا ما يكون هذا من عمل الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنظر إليه ببساطة على أنه نشاط مربح للغاية ومنخفض المخاطر.³⁴ فتتهريب المهاجرين هو نشاط منظم جيدا يتم من خلاله نقل الأشخاص حول العالم باستخدام شبكات وجماعات وطرق إجرامية، وقد تعرض على المهاجرين "حزمة تهريب إلى البلاد" من قبل جماعات الجريمة المنظمة، حيث تتوافق المعاملة التي يتلقونها في الطريق مع السعر الذي يدفعونه لمهربيهم، غالبا ما يتم انتهاك حقوقهم وقد يتعرضون للسرقة أو الاغتصاب أو الضرب أو الاحتجاز للحصول على فدية، أو حتى تركهم ليموتوا في بعض الحالات، عندما تكون المخاطر التي يتعرض لها المهربون مرتفعة للغاية (الغرق في البحر، أو الموت عطشا في الصحراء)، وتقدر قيمة هذه التجارة بمليارات الدولارات. ففي عام 2009، تم تحقيق حوالي 6.6 مليار دولار من تهريب 3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية، بينما تم في العام 2008 تهريب 55 ألف مهاجر من أفريقيا إلى أوروبا بمبلغ 150 مليون دولار.³⁵

ب-3-4 الاتجار بالأسلحة: في ظل ما تشهده منطقة الساحل من صراعات عرقية وإثنية وكذا النزاعات الداخلية، كلها أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وجعلها تتحول إلى فضاء لتجارة وتهريب الأسلحة على اختلاف أنواعها (الخفيفة والثقيلة)، حيث تأتي الأسلحة المهربة التي تدخل إفريقيا سنويا من دول أوربا الوسطى والشرقية روسيا، الصين دول إفريقية أخرى، حيث يتم إدخال العديد منها بطرق قانونية، خاصة في ظل انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فإنه يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، تبلغ حصة إفريقيا الغربية وحدها 8 مليون قطعة سلاح، و 100.000 بمنطقة الساحل الإفريقي.³⁶

وحسب التقرير الصادر عن مجلس الأمن عن الوضع في الساحل الإفريقي في جوان 2013، فإن حوالي 80 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف منتشرة في المنطقة، ما قد يساعد ويساهم في حصول التنظيمات الإرهابية على الأموال من أجل تمويل نشاطها، ويعود بالربح على جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في هذا المجال، وكذا الجماعات المتشددة خاصة مع تصاعد عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.³⁷

2- تداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري.

لقد أدت النشاطات الناتجة عن مختلف التهديدات الأمنية في منطقة الساحل إلى إفراز تداعيات متعددة، فقد جعلت من المنطقة منطقة تفريخ وتصدير لمختلف التهديدات إلى الدول المجاورة لها، فمع تزايد الاهتمام بالمنطقة من طرف الدول الكبرى الساعية إلى السيطرة على ثرواتها، زاد حجم التأثير على دول الجوار والتي من بينها الجزائر بحكم التشابك والقرب الجغرافي مع هذه المنطقة، كما أن التدخل ما بين هذه التهديدات الأمنية زاد من حجم التداعيات على الوضع الأمني للجزائر بأبعاده المختلفة.

1.2- التداعيات الأمنية والسياسية:

أخذت التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الأفريقي خاصة تلك المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة، بعدا خطيرا خاصة في ظل التحالف الذي أقامته الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة في مجال التهريب، حيث تحول المهربون إلى مصدر لتمويل وتموين الجماعات الإرهابية بمختلف احتياجاتها، مقابل ضمان الجماعات الإرهابية للحماية والدعم لهذه الجماعات ضد خصومها وتأمين والتغطية للطرق التي تسلكها، فالعمليات التي قامت بها الجماعات الإرهابية كان هدفها الخفي تسهيل عمليات التهريب، كذلك التي حدثت في نهاية جوان 2010 بتين زاوتين بتمنراست، والتي أدت إلى مقتل 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، وهي العملية التي تبناها تنظيم القاعدة، وقد كانت هذه العملية من أجل تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك ولعل أبرزها مقتل 13 جمركي بالمنبعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر لتهريب المخدرات من المغرب إلى الجزائر.³⁸

فالالتجار بالمخدرات الذي أصبح يشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري، خاصة مع تحول الجزائر إلى منطقة عبور لمختلف أنواع المخدرات نحو دول شمال إفريقيا أو باتجاه أوروبا، نظرا لوقوعها على مقربة من مناطق إنتاج (المغرب) وعبور المخدرات في غرب إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب ضعف وفساد الأنظمة السياسية والأمنية لمعظم الدول الإفريقية، بدليل حصيلة المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات وتفكيك العصابات المتخصصة في تهريبها، التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية.³⁹

فحسب الإحصائيات فإن كميات المخدرات المحجوزة سنويا من طرف مصالح مكافحة (الجيش والشرطة والدرك الوطني والجمارك) عرفت تزايدا مفرطا، خاصة فيما يتعلق برانتج القنب والمؤثرات العقلية (الأقراص المهلوسة)، فبالمقارنة بين سنتي 2019 و 2020 عرفت كميات رانتج القنب ارتفاعا قدره 60,89 % من 551.33 قنطار في 2019 إلى 887.02 قنطار في 2020 بزيادة قدرها 335.69 قنطار، في حين أن الأقراص المهلوسة هي الأخرى عرفت زيادة كبيرة بأكثر من 189 % من 2085923 قرص في 2019 إلى 6045289 قرص في 2020 بتغير قدر ب 3959366 قرص.⁴⁰ وهذا إن دل فإنه يدل على أن هناك استهدافا للجزائر ومحاولة لإغراقها في فخ المخدرات والذي يؤثر بشكل سلبي على النسيج المجتمعي للمجتمع الجزائري خاصة وأن أغلب المدمنين هم من الشباب كما أن الكميات المحجوزة من الكوكايين هي الأخرى عرفت زيادة بأكثر 1961 %، من 27,89 كغ في 2020 إلى 575 كغ، أي أكثر 247 كغ، هذا وقد تم حجز أكثر من 93 كغ من هذه المادة المخدرة خلال الثلاثي الأول من سنة 2025.⁴¹ هذه الكميات المحجوزة تبين مدى الاستهداف الذي يعرفه الأمن الجزائري بمختلف أبعاده، كما أن مصدر هذه المخدرات خاصة الحشيش من المغرب على الرغم من أن الحدود مغلقة منذ 1994، غير أن شبكات التهريب قامت باستحداث طرق جديدة نحو الجنوب باتجاه شمال موريتانيا ثم شمال مالي، حيث تعتبر تمبكتو نقطة انطلاق نحو الشمال باتجاه الجنوب الجزائري، من أجل تقادي الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، أو إلى ليبيا عبر شمال النيجر، ومنه إلى البلقان وأوروبا، أو إلى المشرق مروراً بمصر والسودان عبر تشاد.⁴²

هذا وترتبط مختلف الجماعات الإرهابية بعصابات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بتهريب السلاح المتسرب من المخازن الليبية بعد سقوط نظام القذافي في 2011 حيث تدفع مصلحة كل طرف إلى الارتباط بالآخر، فالجماعات المتطرفة تسعى للتزود بالأسلحة ومهروبو الأسلحة يهدفون إلى تسويق أسلحتهم وضمان أمن وحماية تنقلاتهم في منطقة النشاط المشتركة، وهو ما توفره الجماعات الإرهابية المسيطرة على الميدان، حيث أشارت عدة تقارير أمنية أنه بعد سقوط النظام الليبي في 2011 تم تهريب كمية معتبرة من الأسلحة المتطورة من المخازن الليبية منها ما تم توظيفه في طرد القوات المالية من إقليم "أزواد"، وتأجيج الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي الذي نتج عنه حركية متسارعة لنشاط الجماعات الإرهابية المتنامية وتهديداتها على المستوى الإقليمي، كان من أبرزها الهجوم على المنشأة الغازية بتغننورين في الجنوب الجزائري في عام 2013.

إضافة إلى أن تهريب الأسلحة انعكس سلبا على أمن الجزائر، كونها تشترك مع دول الساحل بحدود شاسعة الأمر الذي جعلها منطقة عبور خاصة لتجار السلاح في ليبيا إلى دول الساحل وشمال مالي، لتصل إلى الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، أو ليعاد إدخاله في شكل إمداد العناصر لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الناشطين في شمال الجزائر، أو لتنفيذ اعتداءات في العمق الجزائري

مثما حدث في عين أمناس التي كان لها تأثير سلبي على كافة المستويات خاصة مع الضغوط التي واجهتها الجزائر من مختلف الدول التي كانت ترغب في التدخل من أجل إنفاذ رعاياها. فحسب إحصائيات الجيش الوطني الشعبي لكميات ونوعيات الأسلحة المحجوزة أو تلك التي تم العثور عليها في العديد المناطق الصحراوية، في عام 2019 (22 قاذفة صواريخ؛ 1500 صاروخ من مختلف العيارات؛ 1725 قذيفة من مختلف العيارات، 10 طائرات بدون طيار....)، وهي أسلحة من شأنها أن تؤثر على الأمن الجزائري ببعديه العسكري والمجتمعي في حالة وصولها إلى الجماعات الإرهابية التي قد تستغلها من أجل زعزعة الاستقرار الداخلي وإفقاد الثقة بين المؤسسة الأمنية والشعب.⁴³

فتزايد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي بسبب ضعف السلطة المركزية لدول المنطقة، وغياب مؤسسات الدولة الشرعية في ليبيا منذ عام 2011، جعل الجزائر تتحمل عبئا أمنيا ثقيلاً. كون أكبر تهديد للأمن القومي الجزائري في بعده الإقليمي بمنطقة الساحل الأفريقي هو حدوث تحالف بين الجماعات الإرهابية المختلفة من جهة، وتعاونها مع العصابات الإجرامية المسلحة من جهة أخرى، وهو ما تأكد في العديد من المرات من خلال تأمين الطرق في الحدود الجنوبية للجزائرية من طرف الجماعات الإرهابية لعصابات تهريب السلع مقابل أموال.⁴⁴

أما فيما يخص تهريب المهاجرين (الهجرة غير الشرعية) والذي يعد من أبرز مهددات الأمن الإنساني والمجتمعي في الساحل، وذلك لارتباطها المتلازم بمختلف أصناف الجريمة المنظمة خاصة الاتجار وتهريب البشر زيادة على ذلك مختلف الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها، إلا أن التعاطي مع موجات الهجرة غير الشرعية بالساحل يجعلنا أمام صنفين لها واحدة تبدو داخلية والأخرى خارجية إلى أوروبا والتي تنامت خصوصا مطلع الألفية كما يبين لنا مسارها أنها مصدر: النيجر الكامبيرون، نيجيريا، التشاد، الصومال السينغال، مالي، سيراليون، ساحل العاج، غانا، والكونغو، السودان وذلك صوب الجزائر أو المغرب بغية الوصول إلى أوروبا.⁴⁵

2.2 - التداعيات السوسيو-اقتصادية:

تؤثر الأوضاع الداخلية سواء على الصعيدين الاجتماعي أو الاقتصادي في دول منطقة الساحل بشكل كبير على الوضع الأمني في الجزائر خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ففي المجال الاقتصادي فإن النشاطات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة تعود بالأثر الكبير على الجانب الاقتصادي وكذا التنمية المحلية في المناطق المختلفة للحدود مع منطقة الساحل، فالجماعات الإرهابية من خلال هجوماها على المركب الغازي تيغنتورين المتواجد بولاية إيليزي في 2013، والذي كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض انتاج الجزائر من الغاز، كما جماعات الجريمة المنظمة والساعية لزيادة أرباحها والمحافظة على أنشطتها خاصة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والتي لها تأثير على الفرد والمجتمع، بما تخلفه من أثار على

الاقتصاد فهي تعمل على تعطيل الإنتاج الاقتصادي، وإهدار وإفشال مختلف المشاريع التنموية، إضافة إلى تنمية الجرائم خاصة تلك المرتبطة بالأموال (الفساد، الرشوة، السرقة، التهريب وتزوير العملة) والتي تعد أنشطة مؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني. إضافة إلى أن التهديد الإرهابي بإمكانه أن يؤثر سلبا على صورة الجزائر كوجهة سياحية، كون السياحة تعتبر موردا اقتصاديا هاما، لما تزخر به الجزائر من إمكانات في المجال (المواقع السياحية المصنفة عالميا خاصة حظيرة الطاسيلي).

كما أن تهريب المهاجرين يخلق صعوبة لليد العاملة المحلية ويؤدي إلى انتشار البطالة في صفوف الشباب الجزائري، كون المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في ورشات البناء الكبرى في المدن الشمالية للجزائر الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العمل غير الرسمي وانتشار السوق الموازية.⁴⁶

أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية لهذه التهديدات على الأمن الجزائري، فهي مرتبطة بالقيم والعادات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فالمهاجرون غير الشرعيين يجلبون عاداتهم وتقاليدهم كما يقومون بممارسة نشاطات إجرامية كالماتجة بالمخدرات وتهريبها حيث أن ترويجها في أوساط الشباب الجزائري يؤدي إلى إفساد وتدمير الطاقات الشابة التي تصبح في بحث دائم عن هذه المخدرات، الأمر الذي يعود بالسلب على المجتمع ككل، إضافة إلى أن أغلب الأشخاص الذين يتم تهريبهم إلى الجزائر غالبا ما يكونون إما من المجرمين أو مصابين بأمراض معدية من شأنها التأثير على الصحة العامة أو الأمن الصحي للمجتمع الجزائري.

خاتمة:

مما تقدم يتبين بأن الجزائر تواجه تهديدات أمنية جديدة ذات صبغة لاتماثلية؛ مصدرها منطقة الساحل الأفريقي التي تحولت إلى بؤرة لتنامي هذا النوع من التهديدات الأمنية، خاصة تلك المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة؛ والتي كانت نتيجة حتمية لفشل حكومات دول المنطقة وعجزها عن فرض سيطرتها على جميع إقليمها، كما أن هذه التهديدات لم تبقى حبيسة دول المنطقة إنما تعدتها لتمتد إلى دول الجوار الإقليمي (الجزائر).

إضافة إلى ذلك فإن آثار وتداعيات هذه التهديدات ينعكس بشكل سلبي على الوضع الأمني في الجزائر بأبعاده المختلفة سواء السوسيو-اقتصادي أو السياسي والأمني، فالعمق الإفريقي وامتداد حدودها مع العديد من دول المنطقة (موريتانيا؛ مالي والنيجر) زاد من تأثرها بتداعيات هذه التهديدات، ففيما يخص نشاطات جماعات الجريمة المنظمة فقد تحولت الجزائر إلى منطقة عبور لمختلف أشكال هذه الجريمة العابرة للحدود؛ خاصة تلك المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والسلاح والاتجار وتهريب المهاجرين غير الشرعيين باتجاه أوروبا.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- أن منطقة الساحل الأفريقي منطقة أزمات، حيث أن عدم الاستقرار الداخلي لدولها جعلها بيئة خصبة لتنامي مختلف أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية،
- وجود تحالف ما بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة في المنطقة، فالأولى تبحث عن موارد مالية لتمويل نشاطها، وأما الثانية فتسعى من أجل تأمين الطرق التي تسلكها من أجل القيام بنشاطاتها (الحماية وتأمين طرق التهريب)،
- الانكشاف الأمني لكل من مالي؛ النيجر وموريتانيا، والمجاورة للجزائر بحدود شاسعة وتضاريس صعبة، ما جعل الجزائر تتحمل عبئا إضافيا من أجل ضمان أمنها في المناطق الجنوبية، والذي أفرز انعكاسات سلبية خاصة في ظل ارتفاع تكاليف تأمينها.

أما فيما يخص التوصيات المقترحة:

- على الجزائر المسارعة إلى إقرار مبادرات تنموية تعاونية شاملة مختلف المجالات، وذلك بتبني الأمن الشامل وليس الأمن الصلب فقط، وذلك من أجل مساعدة هذه الدول على فرض سيطرتها على جميع إقليمها، وقطع الطريق أما مبادرات الدول الأجنبية عن المنطقة والتي ترغب في استمرار حالة عدم الاستقرار واستغلال ثروات المنطقة خاصة الدول الكبرى، وهذا من خلال الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية التي تم تأسيسها في عام 2020.
- إعادة النظر وتقييم مبادرة دول الميدان المؤسسة في عام 2010 بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي تضم إلى جانب الجزائر كل من موريتانيا ومالي والنيجر سواء بإلغائها وتعويضها بمبادرة أوسع، خاصة في ظل تأزم الوضع في مالي، وتوتر علاقاتها مع الجزائر، ما يجعل المبادرة بتشكيلتها الحالية غير فعالة في الاستجابة لتطلعات الجزائر.

الهوامش:

- 1- Mehdi Taje, « **Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse** », Paris, Centre français de recherche sur le renseignement, Juin, 2010, p 1.
- 2- Mehdi Taje, **sécurité et stabilité dans le Sahel Africain**, collège de défense de l'OTAN, Décembre 2006, p 6.
- 3- Encyclopedia Britannica, « Sahel », sur: <https://www.britannica.com/place/Sahel> Consulté le 30-12-2024.
- 4- بشير عميور، الساحل ... دول الميدان وإرساء استراتيجية موحدة، إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة، مجلة الجيش، ع. 579، أكتوبر 2011، ص ص. 18-20.
- 5- Hans Günter Brauch, **Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks**: Springer, Berlin, 2011, p 62.
- 6- عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2010، ص 11.
- 7- خالد كاظم أبو دوح، التهديدات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، في: <https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/85/66> ، تاريخ الزيارة: 2025-01-15.
- 8- عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (2)، العدد 17، ديسمبر 2021، ص ص 41-58.
- 9- Tobias Coepf and others, Re-mapping the Sahel, Transnational Security challenges and international responses, France, Paris, EU Institute for Security Studies, June 2014, p 11.
- 10- Yonah Alexander, Terrorism in North Africa and the Sahel in 2016, United States of America, the Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2017, p. 6
- 11 - عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مرجع سابق.
- 12- أحلام بوكربوعة، دول الساحل الإفريقي في مواجهة الإرهاب، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، م. 04، ع. 03، أكتوبر 2019، ص ص 41-55.
- 13- عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 03، ع. 01، جانفي 2016، ص ص. 451-468.
- 14- أحلام بوكربوعة، دول الساحل الإفريقي في مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
- 15- قصار الليل جلال، لقريعي هشام، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة القانون والاقتصاد، ع. 02، ديسمبر 2018، ص ص 228-233.
- 16- عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق.
- 17- "Terrorisme, causes, genèse, objectif et traitement", **Leaders**, (05.01.2014). Disponible sur: <https://www.leaders.com.tn/article/12961-terrorisme-causes-genese-objectifs-et-traitement> , (20-01-2025)
- 18- أحلام بوكربوعة، دول الساحل الإفريقي في مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.

- 19 -Annette Paquot, Les « causes » du terrorisme, Le Devoir, 09 juin 2006, disponible sur : <https://www.ledevoir.com/non-classe/111171/les-causes-du-terrorisme> , (20-01-2025)
- 20 - عبد الحق زغدار، صابر حموته، الإدارة الإلكترونية كاستراتيجية لمحاربة الجريمة المنظمة، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 10، جانفي 2017، ص ص174-190.
- 21- ناديا قاسم بيضون، *الجريمة المنظمة الرشوة وتبيض الأموال*، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2، 2012، ص 14.
- 22- نسرين عبد الحميد نبيه، *الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي*، ط 1، 2012، ص ص 55-56.
- 23- عبد العزيز العشراوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، ط 1، 2006، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 211.
- 24- شريف سيد كامل، *الجريمة المنظمة في القانون المقارن*، ط 1، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 53-54.
- 25- الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*، 2004، ص 5.
- 26- نسرين عبد الحميد نبيه، *الجريمة المنظمة عبر الوطنية*، مرجع سابق، ص ص 59-65.
- 27-Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel -Sahara Region", The CARNEGIE Papers, Middel East, CARNEGIE Endowment for International Peace, September 2012, p 4
- 28- ناديا قاسم بيضون، *الجريمة المنظمة الرشوة وتبيض الأموال*، مرجع سابق، ص 19.
- 29-Criminalité transnationale organisée : l'économie illégale mondialisée, dans ; <https://www.unodc.org/toc/fr/crimes/organized-crime.html> , consulté le : 01-01-2025.
- 30- عبد الوهاب بن خليف: دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مرجع سابق.
- 31-Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel -Sahara Region", op. cit, pp 6-8.
- 32- المادة 3 من بروتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- 33- Criminalité transnationale organisée : l'économie illégale mondialisée, **Ibid.**
- 34-Trafic illicite de migrants : la pénible recherche d'une vie meilleure, dans ; <https://www.unodc.org/toc/fr/crimes/migrant-smuggling.html> , consulté le : 02-01-2025.
- 35 -**Loc. cit.**
- 36- Laurence Aida Ammour, "les défis de sécurité dans la zone saharo-sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne", Seguridad Defensa en y Mediterranea, Barcelone, octobre 2010. P. 06.
- 37- مجلس الأمن. "تقرير الأمين العام حول الوضع في الساحل"، عبر الرابط: <http://daccessods.un.org/TMP/540581.420063972.html>
- 38- بوحنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، في:

، تاريخ الزيارة: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html> ، 2025-01-9.

- 39- سليم بلحاج، واقع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10، العدد 02، جوان 2024، ص ص 553-581.
- 40- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة السنوية لعامي 2019 و 2020
- 41 -حصيلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة الجيش العدد 690 جانفي 2021، والأعداد من 727-738 لعام 2024.

42- Luis Simon et autres, "Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel", Le parlement Européen (PE), Mai 2012, p p.18-19.

43- وحدات في الميدان، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الحصيلة السنوية 2019، مجلة الجيش، العدد 678، جانفي 2020، ص 75.

44- عمار بوزيد، الساحل الأفريقي في عين الإعصار، مجلة الجيش، العدد 561، أبريل 2010، ص ص. 30 - 37.

45- والفراغ لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2012، ص 12.

46- محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23، ص ص 93-104.